رهانات الأمن الإنساني في الدول الفاشلة

أ. د. دلال بحري، أستاذة بـ جامعة باتنة 1
bahri2376@yahoo.com
أ. **سميرة شرايطية**، أستاذة مساعدة (أ) جامعة قالمة، باحثة بـ جامعة باتنة 1
cheraitia24@yahoo.fr

الملخص:

تعالج هذه الدراسة إحدى أهم القضايا المطروحة على الساحة الدولية في عالم ما بعد الثنائية القطبية، وهي انعكاسات الفشل الدولاتي على الأمن الإنساني. انطلاقا من أن الدول الفاشلة هي تلك الدول التي تشهد حالة من الهشاشة المؤسساتية، تخلص الدراسة إلى أن هذه الدول تصبح غير قادرة على الالتزام بمسؤولياتها اتجاه مواطنيها واتجاه الجماعة الدولية، ما يحولها إلى فضاء فارغ من السلطة والقانون، وهيكلا عاجزا على إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد بما في ذلك وجودهم المادي، وتلبية احتياجاتهم المعنوية، وهو ما يمثل محور الأمن الإنساني الذي يركز على أمن الأفراد داخل وعبر الحدود.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الدولة الفاشلة، التحول الديمقراطي.

Abstract:

This paper addresses one of the most important issues in a post bipolar world: the impact of state failure on human security. "Failed States" are those suffering from institutional fragility, therefore, they become unable to assume its responsibility toward its citizens and international society. As a result, they turn up to a space that lacks authority and the rule of law; a structure unable to satisfy the basic needs of individuals and even their very existence but also their moral needs, as the core of "Human Security" is the security of individuals (inside/cross-countries borders).

Keywords: Human security, failing state, democratic transition.

مقدمة:

أفرزت نهاية الحرب الباردة جملة من التحولات على مستوى طبيعة النظام الدولي، فواعله، القيم السائدة ومنطق التفاعلات فيه، وكما هو الحال عند كل تغير في طبيعة النظام الدولي، أعيد طرح مسألة ديناميكيات الأمن الداخلي والخارجي للدول. في الوقت الذي تراجعت فيه احتمالية الحروب بين القوى الكبرى، زادت وتيرة الحروب داخل بعض الدول النامية، وذلك في ظل انكشاف مجموعة من التهديدات التي تختلف من حيث الطبيعة وديناميكيات التكوين والتأثير عن التهديدات العسكرية التقليدية. وقد ارتبط وجود هذه التهديدات ببعض الدول المحدودة القدرات والإمكانيات، فتشكل خطاب مفاده أن حالة إلا استقرار على مستوى المسرح السياسي العالمي لم يعد مرتبط بسعي القوى الكبرى لامتلاك القوة، ولكن نتيجة عجز بعض دول العالم النامي، مما فر ض التساؤل عن فعالية الدولة الوستفالية في مناطق إنتفت مظاهر سيطرة الدولة فيها سميت بالدول الفاشلة. هذا الواقع فرض مراجعة مفهوم الأمن لاستبصار التحولات الحاصلة، والانتقال من أمن يهتم بالبقاء المادي للدولة فقط، إلى أمن الأفراد والجماعات عبر عدسة الأمن الإنساني.

ستحاول هذه الدراسة الوقوف عند الحراك الأزماتي للدول الفاشلة في سياق موسع للأمن، وانعكاس ذلك على واقع الأمن الإنساني داخل هذه الدول، انطلاقا من الإشكالية التالية: ماهي حدود تأثير العجز الوظيفي للدول الفاشلة على واقع الأمن الإنساني داخلها؟

الإجابة على هذه الإشكالية، ستكون من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: المفهوم الموسع للأمن كأحد متطلبات بيئة ما بعد الحرب الباردة.
- المحور الثاني: الأمن الإنساني: مقاربة معرفية.
- المحور الثالث: الفشل الدولاتي كمصدر للأمن الإنساني.

المحور الأول: التوسع في مفهوم الأمن كأحد متطلبات بيئة ما بعد الحرب الباردة.

يتصف الأمن بصفة التغير، فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، ووفقا لاعتبارات داخلية وأخرى خارجية. خلال الحرب الباردة كان المفهوم الواقعي للأمن الذي جعل من الدولة موضوعا للأمن ومن التهديدات العسكرية، التهديدات الوحيدة على أمن الدول ومن القوة العسكرية أداة لتحقيق الأمن وتوازن القوى كميكانيزم لحفظ الاستقرار الدولي، أكثر تلاؤما مع طبيعة النظام الدولي، لكن بانتهاء الحرب الباردة وانحصار صراعات القوة بين القوى الكبرى وزيادة وتيرة الصراعات المحلية والداخلية في دول العالم النامي، مر الأمن بمنطقات جديدة,مما تطلب إعادة النظر في كافة مكونات المعادلة الأمنية في العلاقات الدولية من خلال توسيع "Elargissement" وتعميق "Approfondissement"' مفهوم الأمن، والذي تم عبر المستويات التالية:

أولا: نقل الوحدة المرجعية للأمن من الدولة إلى الفواعل ماتحت الدولتية:

إن مراجعة مفهوم الأمن تستدعي الوقوف عند المادة الأساسية للتحليل أي الموضوع المرجعي للأمن، الذي هو أحد أهم المسارات التحليلية، في مرحلة ما بعد الثنائية ثم تعميق مفهوم الأمن

من خلال تجاوز الدولة كوحدة تحليل أساسية والإهتمام أكثر فأكثر بأمن الأفراد والجماعات (Paris .(R.2001, p. 98.

مع سقوط جدار برلين تبين أنه بالرغم من المستويات الكبرى للاستقرار التي خلقت من خلال التوازن العسكري بين القطبين، إلا أن الأفراد لم يكونوا بأمان، حتى وإن لم يتعرضوا لهجوم نووي، ولكنهم قتلوا من خلال حروب الوكالة، التدهور البيئي، الفقر، الأمراض، الجوع وانتهاكات حقوق الإنسان فالصراع شرق-غرب قد حجب التحديات الحقيقية التي تهدد الأفراد نتيجة الاهتمام المبالغ فيه بالمنظمة السياسية الدولتية، بذلك فالأمن قد فشل في موضوعه الأساسي ألا وهو حماية الأفراد (Taylor, P.H. Liotta 2006, p. 38.) , وهو ما تم استدراكه في مرحلة ما بعد الثنائية حيث توجهت بوصلة الاهتمامات الدولية والأكاديمية نحو الأفراد، في هذا الصدد يشير كل من "ستيفان روسل" Stéphane Roussel" و"ميريام جيرفس" Myriam Gervis إلى أن تحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة غيرت بشكل كلي إدراك التهديدات وموضوع الأمن نفسه، فالموضوع الذي يجب أمننته هو "الإنسان" وليس الدولة، وعلى الجماعة الدولية الإهتمام بأمن الأفراد بدل المصالح المادية الدولتية" .(Delcourt. B)

ثانيا: تغير في طبيعة ومصادر التهديد الأمني

يقصد بتوسيع مفهوم الأمن، تجاوز البعد العسكري للتهديدات، فمع انحصار الصراع الإيديولوجي ظهرت الحاجة لإعادة هيكلة المخاطر الأمنية، والاهتمام بجملة من الأزمات التي تعتبر حساسة جدا للحياة الإنسانية، فتهديدات الأمن لم تعد ذات طبيعة عسكرية فقط وإنما سياسة، اقتصادية مجتمعية، ثقافية، بيئية تهديدات متعددة الأشكال، أقل تجانسا وأكثر خطورة لأنها عبر قطاعية وعبر وطنية (Whilliams. P. D, 2008, p. 8.)

يشير "ريتشالد يولمان" R. H. Ullman إلى أنه مقارنة بكل السلع التي تقدمها الدولة، لا يوجد ما هو أساسي أكثر من الأمن، لذلك فإن تعريف الأمن القومي بالمعنى العسكري يقدم صورة خاطئة عن الواقع، هذه الصورة الخاطئة هي غير واضحة وكذلك خطيرة على مستويين:

1. تدفع الدول إلى التركيز على التهديدات العسكرية وتجاهل رهانات أخرى، قد تكون أكثر خطورة، وهو ما يقلص أمنها الشامل.
2. هذا التصور يقود إلى عسكرة العلاقات الدولية، وهو ما يؤثر على المدى الطويل على الأمن العالمي .(Ullman R. 1983 ,p. 129)

بالرغم من أنه سبقت الإشارة إلى أن تعميق مفهوم الأمن يتجاوز الدولة كموضوع للأمن فإن الحديث عن الأمن القومي في هذا السياق راجع لكون الدولة مازلت المسؤول الأول عن أمن مواطنيها، لذلك فإن "أولمان" Ullman يعرف التهديدات الأمنية على أنها:

1. فعل أو سلسلة من الأحداث المترابطة.
2. تؤثر بشكل مطلق أو نسبي فترة من الزمن على المستوى المعيشي لسكان الدولة.

3. تؤثر بشكل ملموس على الخيارات المتاحة لحكومة الدولة أو الوحدات غير الحكوماتية (الأفراد، الجماعات، التنظيمات) الموجودة داخل الدولة.

بذلك فالتهديدات قد تكون حرب خارجية، كما قد تكون حالة تمرد داخل الدولة عقوبات اقتصادية نقص مواد الخام، انتشار الأمراض والأوبئة، تجارة المخدرات....الخ وكل ما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للمجتمعات (Ibid ;p.133).

ظهرت عدة مقاربات تحاول تصنيف هذه التهديدات الأمنية التي كشفتها نهاية الحرب الباردة، من أبرز هذه المقاربات ما قدمه "جون مارك بالانسي" Jean Marc Balencie الذي صنف التهديدات الأمنية الجديدة إلى صنفين:

الصنف الأول: هو الأشكال العملياتية التي تستهدف اللاستقرار déstabilisants Mode opératoires كالإرهاب والجريمة المنظمة التي تسجل بمنطق عقلاني منضبط وتتميز بالأنشطة العنيفة واللاشرعية.

الصنف الثاني: يشمل الظواهر ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية "nature de Phénomènes sociale et économique" كالهجرة والتهديدات البيئية فهي ذات تأثير بعيد المدى الذي يخلق لااستقرار للعالم المعاصر (Marchesin, 2001, p. 34).

أيا كان التصنيف الذي يمكن تقديمه للتهديدات الأمنية الجديدة، فيلاحظ أنها تمس المستويات المختلفة للأمن بدءا من أمن المواطن إلى الأمن العالمي، بشكل يصعب فيه فصل الأمن الداخلي عن الأمن الخارجي، وتكوينها غير العسكري: سواء كان اقتصادي سياسي، مجتمعي بيئي راجع لكونها غير تماثلية، فسواء كانت تمس استقرار الدول أو الأفراد فإنها صادرة عن فواعل غير دولاتية,لأن عبارة الدولي "International" لم تعد فقط ما بين دولاتي "Interétatique" ولا ما بين حكوماتي "Intergouvernemental" فقط وإنما أصبح مفهوم مركب ومعقد في ظل نمو العلاقات عبر الوطنية، وعبر الدولاتية بين فواعل ما تحت دولاتية أو في لادولاتية وأخرى مناهضة للدولة (Bigo, 1991) بذلك فإن مصادر اللااستقرار لم تعد فقط الدول التي تسعى لإمتلاك وزيادة الإمكانات العسكرية ولكن مصدره كذلك فواعل غير دولاتية (مثل الحركات الإرهابية) والنشاطات غير الشرعية كالجريمة، أو قوى طبيعية مثل التدهور البيئي أو الأوبئة، هذه التهديدات تجد مصادرها داخل الحكومات الضعيفة في العالم النامي (USAID, 2003, p. 12).

يتضح مما سبق أن تهديدات الأمن الجديدة التي كشفها نهاية الحرب الباردة، هي نابعة في الأساس من مجتمعات خاضعة لكيانات دولاتية عاجزة وظيفيا، مما فرض نقل اهتمامات الأكاديمين والمراقبين الدوليين نحو المشهد الأمني داخل هذه الدول، بعدما كان التركيز على سلوكيات ومنطق تفاعلات القوى الكبرى فقط.

ثالثا: آليات تحقيق الأمن

تهديدات الأمن الجديدة مفهوم يجمع الرهانات الأمنية التي ظهرت مع العولمة وكشفتها نهاية الحرب الباردة، ما فرض مراجعة دور الدول في تعريف وضبط النظام الدولي، وتوجيه المسائل المرتبطة بالأمن، خاصة إذا أدركنا أن معظم هذه التهديدات الجديدة مصدرها المناطق الرمادية في العالم أين

تضمن تحررها من أي مراقبة دولتية (De Maillard et Chopini). عندما تعجز الدولة على حماية مواطنيها تتحول هذه المسؤولية إلى الجماعة الدولية في الحماية، وهنا يكون لأمن الأفراد أولوية على أمن الدول من خلال آليات سجلت في سياق كوسموبوليتاني أخلاقي شامل مثل: التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية (Mark Duffield).

في هذا الصدد يشير جيمس روزنو James Rousseau إلى أنه في ظل عالم مضطرب تشهد الدول أزمة السلطة لأنها أصبحت أقل فعالية في مواجهة التحديات، فحدث انتقال للسلطة نحو الأعلى باتجاه التنظيمات التي تتجاوز الحدود الوطنية والمنظمات عبر الحكوماتية وغير الحكوماتية، وانتقال للسلطة نحو الأسفل، باتجاه الفواعل ما تحت دولاتية (Rousneau 1992, p. 09)

من خلال ماسبق يتبين أن مراجعة مفهوم الأمن فرضه انكشاف مجموعة من التهديدات قائمة على منطق أزموي لأنها ذات طبيعة غير عسكرية وعبر وطنية، وغير تماثلية كونها صادرة عن فواعل غير دولاتية، مما أثر على أداء الدولة كفاعل أمني وتطلب تجاوز الميكانيزمات التقليدية للتعامل مع هذه التهديدات التي تمس استقرار جميع الوحدات الأمنية وعلى رأسها الأفراد الموضوع المركزي للاهتمامات الأمنية الدولية والأكاديمية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

المحور الثاني الأمن الإنساني مقاربة معرفية:

انبثق عن تعميق مفهوم الأمن نحو الأفراد والمجتمعات وتوسيعه نحو أبعاد غير عسكرية عدة مضامين من أهمها الأمن الإنساني، ويعتبر تقرير التنمية الإنسانية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 1994 مصدر أساسي عند الحديث عن الأمن الإنساني، فقد كان أول وثيقة أشارت إلى ضرورة نقل موضوع الأمن من الدول إلى الأفراد، بعدما أصبح أمن الدول أقل إنكشافية في حين أصبح الأفراد مهددين من طرف دولهم، وقد أشار التقرير إلى أن الأمن الذي كان ينظر إليه لفترة طويلة كأمن الإقليم من الاعتداءات الخارجية، أو كحماية المصالح الوطنية في السياسة الخارجية، أو كأمن شامل من التهديدات النووية، يجب أن يخضع إلى تغيير طارئ بطريقتين أساسيتين:

- **أولا**، من الاهتمام الاستثنائي بأمن الإقليم إلى الاهتمام أكثر بأمن الأفراد.
- **ثانيا**، من الأمن عن طريق التسلح إلى الأمن عن طريق التنمية الإنسانية المستدامة (United Nations Development Program 1994, pp. 22-24).

بذلك ظهر الأمن الإنساني كمنهج شامل للتعامل مع التهديدات غير العسكرية التي تمس أمن الأفراد والجماعات من فقر مدقع، وعنف عرقي وتجارة البشر وتغيير المناخ والأمراض والإرهاب الدولي والأزمات الاقتصادية، هذه التهديدات التي تميل إلى اكتساب أبعاد عابرة للحدود وتجاوز المفاهيم التقليدية للأمن، وهذا يتطلب الربط بين التنمية وحقوق الإنسان والأمن القومي (United Nations Trust Fund for Human Security, 2009, p. 5).

لأن الأمن يتطلب أكثر من حفظ البقاء،فإن الخاصية المادية للأمن الإنساني تتمثل في الكفاية المادية بحيث يكون صميم الأمن هو إرضاء الحاجات المادية الأساسية للأفراد والجماعات، أما الخاصية النوعية للأمن الإنساني فتتركز في المحافظة على الكرامة الإنسانية التي تدمج استقلالية

الشخصية مع إشراك الفرد في حياة المجموعة دون عوائق، فهو انعتاق من استبداد القوة البنوية العالمية والوطنية والمحلية (Thomas C., 2000, p. 6)

الأمن الإنساني هو تحرر من الحاجة وتحرر من الخوف Freedon of want and Freedon of fear لذلك فهو يشمل الأمن الاقتصادي (توفر فرص العمل وغياب الفقر) والأمن الغذائي (الحصول على المواد الغذائية) والأمن الصحي (الحصول على الإسعافات الصحية والحماية من الأمراض)، والأمن البيئي (الحماية من التدهور البيئي) والأمن الفردي (الحماية الجسدية من التعذيب والحروب والعنف الداخلي، الجرائم وحتى من الانتحار وحوادث المرور)، وهو أمن جماعي (بقاء الثقافات القديمة والأمن المادي للجماعات الاثنية) وه وأمن سياسي (التمتع بالحقوق المدنية والحريات العامة) (Battistela. D, (2003, p. 456

الفواعل المسؤولة عن الأمن الإنساني:

توفير الأمن الإنساني كسلعة عامة، مسؤولية تقع أولا على الدول وهذا يتطلب إعادة النظر في طبيعة السيادة ووظائف الدولة لتجاوز حماية الحدود نحو توفير السلع الاجتماعية والاقتصادية والعيش الكريم لسكانها، من هذا المنظور يتم تجاوز المفهوم السلبي للسيادة الذي يشير إلى عدم خضوع الدولة لأي تدخل خارجي، لتكون الدولة القوية هي الدولة التي تلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية (United Nations Trust Fund for Human Security, Op Cit., p. 9)

إذا كانت مقاربة الأمن الإنساني تهتم بأمن الأفراد والجماعات فإنها تجعل من أنظمة الدول مجرد هياكل تتمتع بالمسؤولية لمعالجة الاحتياجات الأمنية الإنسانية لمواطنيها، وبنقل موضوع الأمن من الدولة إلى الفرد والجماعات، تم الانتقال من حقوق وحاجات الدول إلى الاهتمام بحقوق وحاجات الأفراد وهو ما يسلط الضوء على القدرة الدولتية، الشرعية الدولتية وظاهرة الدول الفاشلة والمنهارة.(.(Thomas C., 2000, p. 9

فالحكم على قوة أو ضعف الدولة ليس فقط من منظور التعامل مع المشاكل التي تهدد أمنها (مثل التمرد المسلح أو الفتنة العرقية) و لكن على أساس قدرتها على التعامل مع الأعطال الاجتماعية ودرء المخاطر التي تهدد الصحة والرعاية الاجتماعية.

وفق المنظور التقليدي تعتبر الدول فاشلة إذا عجزت على حماية الأمن القومي، من وجهة نظر الأمن الإنساني، الدول الفاشلة هي الدول التي لا يمكن أن تلتزم بالعقد الاجتماعي بين مؤسسات الدولة والمجتمع داخل حدودها، وفق هذا التصور الأمن الإنساني يكمل أمن الدولة، فهو يضع الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار، لأنه يؤكد على احترام حقوق الإنسان يدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويقدم مقاربة شاملة لمواجهة التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية، ولكن في حال فشلت الدولة في تحقيق ذلك فإن الأمن القومي يصبح مهددا، لأن الأمن الإنساني ليس مسؤولية دولتية فقط، فحسب الأمم المتحدة بعض التهديدات هي خارج سيطرة الحكومات وطبيعتها أظهرت ضرورة التعاون بين الحكومات المنظمات الدولية والإقليمية ومؤسسات المجتمع المدني، لذلك تدعو الأمم المتحدة الدول الأعضاء إلى الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى الوقاية (United Nation Trust Fund for

(Human Security, Human Security Approach و تشير الأمم المتحدة إلى أنه إذا لم تستطع الدولة تحمل مسؤولية تحقيق الأمن الإنساني، يقع على المنظمات الدولية مسؤولية أخلاقية في توفيره لشعب الدولة والتي لا يجب أن تأخذ شكل التدخل العسكري فقط وإنما العمل على الوقاية من الأزمات وإعادة بناء المجتمع (United Nations Trust Fund for Human Security 2009, p. 5)

باعتماد مستويات مراجعة مفهوم الأمن يتبين أن الموضوع المرجعي للأمن الإنساني هو الكائن البشري بما يمتلكه من حقوق فردية وجماعية، مادية ومعنوية، بذلك فان كل ما يمس الاستقرار المادي أو المعنوي لهذه الوحدة المرجعية يعتبر تهديدا امنيا سواء كان ذو طبيعة عسكرية سياسية,اقتصادية,مجتمعية'بيئية...الخ ,وهو ما يفرض تسليط الضوء على أداء الكائن السيادي بصفته المسؤول الأول على تحقيق الأمن بمفهومه الموسع، فيكون التركيز هنا على الأمن السياسي والاقتصادي والصحي والغذائي والبيئي للأفراد داخل الحدود، وليس فقط على امن الحدود وفق قاعدة أن امن الإنسان يتطلب امن المجتمع وامن الدولة وهو ما يتطلب بشكل أساسي هياكل وبنى مؤسساتية كفيلة بحماية الحقوق المادية والمعنوية للأفراد وتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة وحكم القانون إلى جانب تحقيق الأمن القومي.

المحور الثالث: الدول الفاشلة مصدر للاأمن الإنساني:

إن التهديدات غير التقليدية التي تمس بشكل مباشر أمن الإنسان ربطت بحكومات عاجزة وظيفيا سميت في فترة ما بعد الحرب الباردة بالدول الفاشلة Failed States.

من أجل تأسيس إدراكي لمظاهر العجز الوظيفي لهذه الدول في تحقيق الأمن الإنساني يتم التطرق أولا لتعريف "الدول الفاشلة". أستخدم مفهوم الدول الفاشلة "Failed States" لأول مرة عام 1993 في مقال نشره "جيرالد هيلمان" Gerald Hilmen و"جيرالد ستيفنراتنر" Steven Ratner في مجلة السياسة الخارجية Foreign Policy إشارة إلى ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الدول التي أصبحت عاجزة تماما عن تحمل مسؤولياتها كعضو في الجماعة الدولية واتجاه مواطنها (Manager 2005) والدول الفاشلة شأنها شأن العديد من الظواهر في العلاقات الدولية من المفاهيم الخلافية التي لم تتفق الجهات الأكاديمية والسياسية في تعريفها.

بالنسبة لـ "رونالد زيمرمان" R. Zimermman الدول الفاشلة "هي الدول التي لا تمتلك قوة أو سلطة شرعية على إقليمها وهي الدولة التي لا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية وخاصة إحترام القانون" (United Nations Development programme, 2004). هذا التعريف مرتبط بالمفهوم الفيبري للدولة، حيث أن ما يميز الدول الفاشلة هنا، هو فقدانها لمركزية العنف الشرعي وفرض إحترام القوانين.

بالنسبة للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP الدول الفاشلة هي دول في مراحل مختلفة من الانتقال من النظام إلى اللانظام، إنطلاقا من الاستقرار إلى الفوضى, هذه الدول بالنظر لعجزها على مستوى التنمية والحكم فشلت في الوفاء بالإلتزامات المنوطة بالدولة في العالم المعاصر (R. Schutte).

فالفشل الدولاتي وفق تصور البرنامج الإنمائي هو فشل في الأداء التنموي وسياسات الحكم مما يخلق مسببات اللااستقرار.

وفق وجهة النظر القانونية فإن الدول الفاشلة تحتفظ بالصفة القانونية ككيان سيادي، إلا أنها دول فقدت الأغراض العملية وقابلية الممارسة، أي أنه لا يوجد هيكل أو بنية تمثل الدولة وملزم قانونيا على المستوى الداخلي، وعلى المستوى الدولي، لذلك لا يكون هناك سحب للإعتراف الدولي من هذه الدول بشكل صريح، مما قد يؤدي لإنهاء وجود الكائن السياسي (D. Thurer).

تتفق هذه التعريفات حول التصور الذي قدمه مركز التنمية الشاملة في أن الدول الفاشلة تشهد ثغرة أو عدة ثغرات في الوظائف الحكومية الأساسية[1]Centre for global development)).

أ-فجوة الأمن: "Security gap"

الوظيفة الأساسية للدولة، هي ضمان الأمن والسيطرة على إقليمها، وهذا ما تعجز عنه الدول الفاشلة، مما يشجع وجود التنظيمات الإرهابية والإجرامية,ويمكنها العجز الحكومي من ممارسة أعمال عنف وإجرام ومختلف الأعمال غير المشروعة.

2-فجوة في القدرات: Capacity gap

تلعب الدولة دورا رئيسيا في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطن، من خلال توفير التعليم، والخدمات الصحية وكذلك بيئة ملائمة للنمو الاقتصادي، ولكن الدول الفاشلة عاجزة عن تلبية هذه السلع بحيث يصبح المواطن عرضة للفقر والمرض والأزمات الصحية والاضطرابات السياسية.

فجوة في الشرعية: Legitmacy gap

تعمل الحكومات على دعم الشرعية وحماية الحقوق الأساسية، والحريات ومشاركة المواطن في المسار السياسي ,أما الدول الفاشلة فهي تشهد غياب الشرعية، وتفشي مظاهر الفساد مما يفتح المجال للمعارضة السياسية العنيفة. بذلك يظهر أن مفهوم الدول الفاشلة هو خانة تحليلة للتعامل مع مجموعة من الدول لا يمكن تشخيص ما يحدث فيها بمنطق تنموي لأنها تعاني من عدم القدرة على تحقيق الأمن بمفهومه الموسع.

إذا كانت مقاربة الأمن الإنساني تجعل من أنظمة الدول مجرد آليات ووسائل تتمتع بالسلطة لمعالجة الاحتياجات الأمنية والإنسانية لمواطنيها، فدور الدول وفق هذا المنظور هو ضمان التحرر من الحاجة ومن الخوف لمواطنيها، أما الدول الفاشلة فهي تعجز عن تحقيق الخاصية المادية للأمن الإنساني والتي تتمثل في الكفاية المادية للأفراد والجماعات كما تعجز على تحقيق الخاصية النوعية والتي تتمثل في المحافظة على الكرامة الإنسانية.

فالدول الفاشلة هي دول تفتقد إلى القدرة على إنجاز الوظائف الحكومة الداخلية الأساسي والمتمثلة في:

1. حماية مواطنيها أثناء النزاعات العنيفة.

2. تلبية الحاجات الأساسية لسكانها (غداء، صحة، تعليم).

3. الحكم بشكل شرعي ومقبول من أغلبية سكانها.

فهذه الدول تعاني من فجوات هامة على مستوى الأمن والأداء والشرعية، الذي يقود إلى سوء الحكم والفساد إلى جانب الإهمال الحكومي، سوء تقديم الخدمات مما يجعلها تشكل أكبر تهديد لمواطنيها (Rice S. E 2007, p. 1). فهذه الدول لا يمكنها الالتزام بالعقد الهوبزي اتجاه مواطنيها ولا تستطيع القيام بوظائفها الأساسية الخاصة بالحماية الاجتماعية ولا تحقيق الأمن الإنساني بكل أبعاده: الاقتصادية السياسية، المجتمعية، الغذائية، الصحية، الفردية والجماعية.

بالرجوع إلى دليل صندوق دعم السلام Fund for peace ومجلة السياسة الخارجية Foreigne Policy لعام 2015, كأحد الجهات المهتمة بأوضاع الدول الفاشلة والتي يقسمها إلى دول في حالة إنذار مرتفع جداAlert High Very (و هذه الخانة ضمت04 دول عام 2015)، ودول في حالة إنذار مرتفع Alert High و(وشملت 12 دولة) والموزعة بشكل جغرافي بين إفريقيا واسيا وأمريكا اللاتينية كما توضح الخريطة التالية:

الخريطة رقم01 التوزيع الجغرافي للدول الفاشلة عام 2015

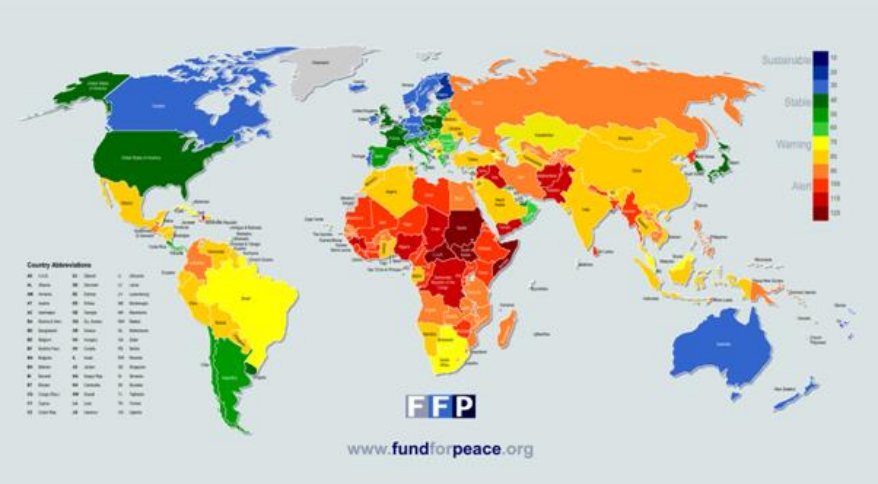

المصدر: Fragile States Index 2015

يظهر أن هذه الدول احتلت المراتب الأخيرة في دليل التنمية البشرية لعام 2015 (معظمها في خانة التنمية الإنسانية الضعيفة).و هذا ما يمكن توضيحه من خلال الجدول التالي:

الدول الفاشلة حسب صندوق دعم السلام ومجلة السياسة الخارجية2015.	ترتيبها في دليل التنمية البشرية لعام 2015	خانة التنمية البشرية
جنوب السودان	169	تنمية إنسانية ضعيفة
الصومال	أضعف رصيد0.500	تنمية إنسانية ضعيفة
جمهورية اسيا الوسطى	187	تنمية إنسانية ضعيفة
السودان	167	تنمية إنسانية ضعيفة
جمهورية الكونغو الديمقراطية	176	تنمية إنسانية ضعيفة
التشاد	185	تنمية إنسانية ضعيفة
اليمن	160	تنمية إنسانية ضعيفة
سوريا	-	-
أفغانستان	171	تنمية إنسانية ضعيفة
غينيا	138	تنمية إنسانية متوسطة
هايتي	163	تنمية إنسانية ضعيفة
العراق	121	تنمية إنسانية متوسطة
باكستان	147	تنمية إنسانية ضعيفة
نيجيريا	152	تنمية إنسانية ضعيفة
ساحل العاج	172	تنمية إنسانية ضعيفة
زمبابوي	155	تنمية إنسانية ضعيفة

المصدر: United Nations development programme 2015, pp. 268-269

كون هذه الدول تحتل المراتب الأخيرة في دليل التنمية الإنسانية فإن ذلك راجع لفشل الأداء التنموي,والعجز الوظيفي في خلق بيئة تمكينية للأفراد، خاصة في مجالات الصحة التعليم ودخول الأفراد، ما يؤدى إلى تآكل أساسيات الأمن الإنساني، حيث تظهر العديد من التهديدات التي تمس بشكل مباشر الحياة الإنسانية والعيش الكريم.

فالمشهد الأمني الذي تفقد فيه الدولة مركزية العنف الشرعي وتوقف عجلة التنمية وانشغال الفاعل السيادي بمحاولات احتواء حالة اللاأمن على حساب الخدمات العامة والسلع السياسية يخلق مجموعة من تهديدات الأمن الإنساني، سيتم التركيز في هذه الورقة على احد أكثر التهديدات حساسية للحياة الإنسانية والتي تأكد وجودها في معظم أقاليم الدول الفاشلة وهي الفقر ,الأمراض,حركة اللاجئين وظاهرة تجنيد الأطفال.

1-الفقر في الدول الفاشلة تهديد عبر قطاعي

حسب البنك الدولي يشير الفقر إلى الحرمان من السلع الاستهلاكية، أي أن الفقراء هم أولئك الذين ليس لديهم دخل كاف للحصول على العتبة الدنيا من السلع الاستهلاكية. هذا التصور يربط الفقر بالشروط النقدية ومنه بسوء التغذية، عدم القدرة على التعلم والأوضاع الصحية المزرية وعدم توفر المأوى ومن جانب آخر فإن الفقر يرتبط بحالة اللامساواة بين السكان إلى جانب الإنكشافية

تجاه عوامل معينة(World Bank Institute ,Introduction To poverty an analysis,2002,p1 وقد حدد البنك الدولي عتبة نقدية للفقر مشيرا إلى أن الفقر هو أن يعيش الإنسان بأقل من 1.90 دولار في اليوم.

انطلاقا من هذا المؤشر، ووفق تقديرات البنك لعام 2012 فإن 39.9 % من سكان المناطق الهشة يعيشون تحت خط الفقر، و47.7 % من سكان دول إفريقيا جنوب الصحراء كأحد أكثر الدول فشلا في العالم يعيشون بأقل من 1.90 دولار في اليوم (The World Bank Poverty Data).

الفقر المدقع كأحد مظاهر اللاأمن الإنساني الذي تعاني منه شعوب الدول الفاشلة تصاحبه سلسلة من الأزمات الإنسانية والتي من أهمها سوء التغذية، والذي ينتج عنها العديد من المشاكل الصحية، في هذا السياق يشير البنك الدولي إلى أن الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية يكونون أقل مقاومة للعدوى وأكثر عرضة للأمراض الشائعة كالإسهال والتهابات الجهاز التنفسي كذلك أكثر عرضة للوفاة، ويشهدون تباطؤ النمو المعرفي، هذه الحقيقة يمكن توضيحها من خلال الإحصائيات التي رصدها البنك الدولي في المنطقة التي يعيش فيها أكبر عدد من السكان تحت خط الفقر وهي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، حيث أن نسبة 21%من أطفال دون سن الخامسة في هذه المنطقة يعانون من سوء التغذية، وهي ثاني أعلى نسبة بعد جنوب آسيا حيث وصلت النسبة 32.2%، بينما شهدت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أعلى نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بـ 92 حالة وفاة مقابل 1000 مولود جديد عام 2013 (World Bank Group 2015, p. 52)

يزيد الفقر من خطر تعرض الأفراد إلى الأمراض المعدية بسبب نقص الغذاء أو قلة المياه أو ضعف الجهاز الحكومي في تقديم الخدمات الصحية واحتواء الأمراض، فالملاريا تشكل إحدى أخطر الأمراض المعدية ومن أكثرها تعقيدا في الدول الفاشلة خاصة الإفريقية منها فحسب بيانات الأمم المتحدة، فإنه في كل ثلاثين ثانية يموت طفل إفريقي بمرض الملاريا، ولا تعد الملاريا المرض الوحيد الذي تعاني منه مجتمعات الدول الفاشلة، فخلال الفترة الممتدة ما بين 2000-2002 حوالي 71% من مواطني جمهورية الكونغو الديمقراطية كانوا يعانون من سوء التغذية، وفي ظل الإنفاق الصحي الذي لا يتجاوز الدولار الواحد للفرد ومع استمرار النزاعات شاع عام 2006 مرض الطاعون، وأدى إلى موت 20% من المرضى بالرغم من جهود الأمم المتحدة في احتواء المرض إلا أن سوء التسيير في هذه الدولة جعل آليات التعامل مع المرض محدودة جدا (World Bank).

في الوقت الذي يعتبر فيه مرض فقدان المناعة HIV/AIDSأكثر الأمراض خطورة على الحياة الإنسانية، فإن خطورته تزداد على أقاليم الدول الفاشلة، بالنظر إلى أوضاع التي تشهدها هذه الدول في عام 2007 ثلاثة أرباع الوفيات في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء كانت بسبب هذا المرض الذي يشهد انتشار مستمر في ظل استمرار حالة اللاأمن في المنطقة International Bank For Reconstruction (and Development) وفي عام 2013 وصلت نسبة المصابين بهذا المرض من السكان الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15-19 سنة إلى 4.5(World Bank Group 2015, p. 52) % وهي أعلى نسبة في العالم، وبالرغم من أن هذا المرض يشهد انتشارا حتى في أكثر الدول تطورا، إلا أنه أمام الإنفاق الحكومي المتدني على القطاع الصحي وغياب حملات التوعية، نتيجة عجز مؤسسات الدولة أو انشغالها بالنزاعات

المسلحة، تتفاقم الآثار المدمرة لهذا المرض على الحياة الإنسانية، وفي هذه الحالة لا يتعلق الأمر بتأثير المرض على حياة الفرد فقط، ولكنه يتعلق بمدى انتشاره خارج حدود الدولة الواحدة، وهو ما جعله يعتبر إحدى التهديدات الأمنية العابرة للحدود في ظل عجز الحكومات على توفير الرعاية الصحية والتوعية وانتشار النزاعات والحروب التي تؤدي إلى حركة الأفراد نحو دول مجاورة إلى جانب الممارسات اللاانسانية التي يتعرض لها الناس خلال الحروب.

2. حركة اللاجئين:

تعجز الدول الفاشلة على تحقيق الأمن بمفهومه الضيق لمواطنيها نتيجة فقدانها لمركزية العنف الشرعي وظهور جهات أخرى غير دولتيه تمارس العنف على أراضيها، وكذلك تعجز على تحقيق الأمن بمفهومه الموسع الذي يظهر في عدم قدرتها على تحقيق احتياجاتهم المادية والمعنوية، فتتحول هذه الدول إلى بيئة طاردة لمواطنيها، فمثلا منذ 1990 حوالي 100000 شخص قد تركوا الصومال نحو الدول المجاورة (UNHCR)، ووفق اللجنة العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة منذ 2010 أدى استمرار القتال في العاصمة مقديشو إلى ترك ما لا يقل عن 63.000 شخص منازلهم نحو مناطق أخرى خارج العاصمة وهم يعانون من وضع إنساني متدهور، وبحاجة ماسة لمأوى ورعاية صحية ومياه صالحة للشرب، وما يزيد الوضع سوءا هو وعدم قدرة عمال الإغاثة على إيصال المساعدات، والدخول لمناطق النزاعات، كما صعبت عمليات القرصنة من دخول المساعدات للإقليم الصومالي[2](UNHCR).

3. تجنيد الأطفال مظهر لغياب الأمن الإنساني في الدول الفاشلة:

إن تغير طبيعة الظاهرة النزاعية، ودخول العالم في مرحلة ما اسماه "كالفن هولستي" Holsti "حروب الجيل الثالث" التي تختلف عن الحروب التقليدية، أدى إلى إعادة صياغة أهداف الحروب فالأطفال أكثر الفئات المدنية ضعفا والأكثر انكشافا، أصبحوا يمثلون أهداف مشروعة في هذا النمط الجديد من الحروب سواء عند استهدافهم في العمليات العسكرية أو عند احتجازهم كرهائن أومن خلال تجنيدهم، ويشير صندوق الطفل التابع للأمم المتحدة"اليونسيف" United Nations Fund Children

إلى هذه الحقائق من خلال الإحصائيات التالية:

- أكثر من 300000 طفل تم تجنيدهم في نزاعات مساحة.
- أكثر من 2مليون طفل تم إغتياله في فترة ما بين1986 -1996 فقط.
- أكثر من بليون طفل تحت سن الثامنة عشر يعيشون في أراضي أو بلدان تشهد نزاعات مسلحة.
- 18.1 مليون طفل يعيشون تحت تأثير الإزاحة من هؤلاء 5.7 مليون طفل لاجئ في دول غير دولهم الأصلية و8.8 طفل مرحل داخليا. (United Nations Children Fund)

ظاهرة تجنيد الأطفال موجودة في معظم نقاط النزاعات في العالم وتتم هذه العملية إما بطرق قسريه من خلال اختطافهم من المدارس أو من بيوتهم أو من الشوارع والحديث هنا خاصةعن أطفال الشوارع إلى جانب الأطفال اللاجئين الذين يعانون من انكشافية عالية في ظل غياب أجهزة الرقابة والحماية الدولتية، كما قد تكون بشكل طوعي نتيجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة، ففي ظل الانهيار الاقتصادي الذي تشهده الدولة وعجزها عن توفير الاحتياجات المادية لمواطنها تصبح المهنة العسكرية سواء بالانضمام للقوات النظامية أو الميليشيات المتمردة منفذا لأولئك الذين يعانون أوضاع سوسيو- اقتصادية مزرية ; حيث يشير التقرير الذي أصدره مركز "WarChildren" إلى أن 40 % من الأطفال المجندين في الميلشيات الحكومية في كولومبيا كانوا مدفوعين بالأوضاع المأساوية التي يعيشونها، وحاجاتهم إلى العمل.كما أن حالة العنف الذي تشهدها أقاليم الدول الفاشلة تولد لدى الأطفال ثقافة العنف بحيث يصبح حمل السلاح أفضل من حالة الخوف والعجز والإحباط، كما قد يلتحق الأطفال أحيانا بالقوات المسلحة ظنا منهم أنهم يحاربون لتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية أو خدمة الدين أو السعي لتحقيق الاستقلالية والتحرر من العنف البنيوي والمادي لأقلية معينة، بذلك يصبح الانضمام إلى القوات المسلحة إلى عمل بطولي (Coalition to stop the use of child soldiers,2008,p21).أيا كان الدافع وراء ظاهرة تجنيد الأطفال فان العامل الأساسي هو تراخي قبضة الدولة من خلال فقدانها لمركزية العنف الشرعي وغيابها كضامن للحريات والحقوق حتى لأكثر الفئات ضعفا.

خاتمة

بعد استعراض الموضوع، ومن خلال ما سبق طرحه من أفكار تبين أن التحول في مفهوم الأمن في فترة ما بعد الثنائية كان نتيجة منطقية لتغير المشهد الدولي، حيث طفت على السطح مجموعة من التهديدات ذات الطبيعة غير العسكرية تمس بشكل مباشر الحياة الإنسانية.

مظاهر العجز الوظيفي الذي تعاني منها الدول الفاشلة والتي تظهر في عدم القدرة على صيانة النظام الداخلي، والانفلات الأمني الناتج عن وجود جهات أخرى غير الدولة تمارس العنف وتوقف مسار التنمية والنمو، وما واكب ذلك من انتشار للبطالة والفقر، وغياب العدالة الاجتماعية وعدم توفر الرعاية الصحية نتيجة الإفلاس المؤسساتي، إلى جانب سوء الإدارة السياسية للتعدد الانتربولوجي، يجعل الدول الفاشلة مصدر تهديد مؤكد ومباشر على مواطنيها، لأنها عاجزة على تحقيق الكفاية المادية، وغير قادرة على توفير الاحتياجات المعنوية ولا حتى حفظ بقائهم، بذلك فهي غير قادرة على تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة السياسية الاقتصادية، المجتمعية، الصحية وحتى البيئة.

الإشكال الذي يطرح عند الحديث عن الدول الفاشلة وفق مقاربة الأمن الإنساني، أن هذه الأخيرة تجعل من النظم السياسية مجرد آليات مؤسساتية لمعالجة الاحتياجات الأمنية الإنسانية لمواطنيها، ما يقود إلى التعامل وفق منطق إستراتيجي عسكري مع هذه الدول ويفتح المجال للتدخل الدولي في الشؤون الداخلية لأنها تعتبر الأمن الإنساني مسؤولية دولية، وأن التدخل الإنساني ضرورة تستدعيه تداعيات فشل دول الفوضى الهوبزية على أداء مهامها في بعض مناطق العالم، وهو ما يقود إلى التساؤل حول نجاعة هذه المقاربة في تحقيق الأهداف الشرعية المعلنة، وهل نجحت فعلا التدخلات

الدوليـة في تحقيـق الأمـن الإنسـاني لمـواطني الـدول الفاشـلة؟ أم أنهـا عمقـت مـن درجـة فشـل هـذه الـدول، وزادت من تآكل الأمن الإنساني لمواطنيها.

قائمة المراجع:

Ouvrages:

1- Battistela Dario 2003 ;Théories Des Relations Internationales. Paris: press de sciences politiques.

2-- Caroline Thomas 2000 ; Global Goverance Development and Human security: Challenge of poverty and inequlity. London Pluto press.

3- Marchesin Philippe2001 ;les nouvelles menaces: les Relations Nor-sud de 1989 a Nos jours.(S.L.E) kharthala.

4-Nguyer Mink 2005 ;"The Question of Failed States,Australia and the Nations of state Failure.Australia: social justice center.

5- Rice Susan.E 2007, Global Poverty ,weak states and Insecurity. Washington: Brookings global Economy and development

Articles de périodiques:

6- Bigo Didier 1991 ; « l'idéologie de la menace du sud » culture et conflit ,printemps www.conflit.org/index2012htm).

7- Paris Ronald(Autumne 2001) ," Human Security: paradigm shift on hot air", International Security,(26,2).87-102.

8-Richard H.Ullman (summer 1983);Redefinig Security. International Security. (08 ,01). 129-153.

Rapports:

9-International Bank For Reconstruction and Development2008, the world bank's commitment hiv/aids in Africa our agenda for action 2007-2011. WashigtonD.C

10-United Nations development programme2015 ;Human development Report 2015 work for Human development.New York.

11- United Nations Development programme,; African wars and ethnic coflicts rebuilding failed states 2004 (hdr.undp.org /fr/content/African –wars- and –ethnic-coflits)

12- United Nations Development programme 1994 ,Human Development Report 1994. New York

13-United Nations Children Fund 2009, Children and conflict in a changing world. New York.

14-United Nations Trust Fund for Human Security 2009 ;Human security in theory and practice: An Overiew of the Human security concept and the United Nations trust fund Human security. New York.

15-United Nations Trust Fund For Human Security ,Human Security Approch.(www.UN.org/humansecurity/human-security/human-security-approch).

16- UNHCR, conflictct displaces 63.000 civilians in southern Somalia so far this year (.http: //www.UNHCR.org/4b55ccf76.html).

17- US agency for international development 2003;Foreign Aid in the National Interest ;promosting Freedom,Security and opportenity, Washington.D.C.

18- The world bank poverty data ,world bank.org/topic.

19- World Bank Group2015,world development Indicators 2015. Washington DC.

20- World Bank Institute2001 ,Introduction To poverty an analysis.
21- World Bank, Malaria In Africa ;(http ;youthink.worldbank,org/issues).
22-Coalition to stop the use of child soldiers 2008,child soldiers.global report.
www.childsoldiersglobalreport.org.

Selections des sites Internet consulter et cites

23-Centre for global development,State Building and Global development:
(www.cgdev.org/sites/defaut/files/2848-file-state).
24-Delcourt Barbara ,Théories de la Sécurité
(www.ULB.ac.be/students/bespo/documents/cours/Theories –DE –LA-SECURITE-pdf.pdf.)
25- De Maillard Jean, Chopini Olivier; Menaces et Sécurité ;un concept floure tout (agc.veille info/nouvelles-menaces - et -securite/ ?pdf = 12727.
26-Fund For Peace 2015 ,Fragile States Index2015 http: //fsi.fundforpeace.org/rankings-2015.
27-Mark Duffield ;Human Security ;Linking development and security in an age of Terror ,German Development Institute ; (http// mercury.ethy. ch / service engine /files/ISN/95956/ichapterections/ single document / 5838025-49 ca-b 742-faec 51oa 135/en pdf).
28- Omen Taylor ,.Liotta P.H ,Why Human Security ?
Journal of diplomacy and International relations winter/spring 2006.p.p37-54
(www.Tylormen.com/Articles/onem%20and /liatta%20why%20human%20seanty.pdf.
29- Rousneau James 1992 , "Constitutions dans un monde en proie aux Turbulence".culture & conflit.(8).1-16(conflits revues.org/533).
30- Schutte Robert , La Sécurité Humaine et l'états fragile trad: Antonia.C Dumsteiner, human security journal,(www.peacecenter.science.fr /journal/issue3/poly/isu3 ff.robert.schutte.pdlf)
31- Thurer Daniel ,The Failed State and International Law (www.globalpolicyorg/component/article/173-sovreign/3064.hlml)